صورية الانتخابات ، وعلى عدم قدرة البرلمان الاردني على مساءلة الحكومة ٠

ومع ذلك فان محاكمتنا النقدية لبيان الهيئة العربية وغيره من البيانات والمواقف ، تتم الان في ظروف اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني ، وبعد حصيلة من التجارب القاسية التي مر بها الشعب الفلسطيني ٠ ولذلك فان محاكمتنا هذه تسودها روح تعسفية ، حيث لا يمكن الحكم بمقاييس الحاضر على مجموع خبرات وتجارب ومواقف الماضي ، بالمقاييس ذاتها ٠ ولذلك ، فان وعينا على هذه الحقيقة ، هو الذي يمكننا من القول بأن الفلسطينيين ، في ذلك الوقت ، لم يجابهوا خطوات الضم الاردنية ، لعدم تجذر الوعي الكياني لديهم ، ولنقص في التجربة السياسية ، ولمرورهم « في اقسى الظروف واشدها » كما ذكر بيان الهيئة العربية العليا ٠

موقف الجامعة العربية

بدأت الجامعة العربية في التداول بشأن اقامة ممثليه فلسطينية ، في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية التابعة للجامعة ، خلال شهر ايلول عام ١٩٤٨ ، وكان حادي الجامعة في ذلك ، اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة في باريس اوائل العام ١٩٤٩ ٠ واستقر رأي الدول العربية ، على ضرورة تقديم ممثلين لحكومة عربية فلسطينية امام الجمعيةالعامة ، خاصة وان الوسيط الدولي الكونت برنادوت ، كان قد اشار في تقرير رفعه الى المنظمة الدولية ، الى انه لم تبدر اية بادرة تدل على رغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية ، في منطقة التقسيم المخصصة للعرب ، اسوة بما اقدم عليه اليهود ٠

الا ان ممثلي الحكومة الاردنية ، وقفوا في اللجنة السياسية معترضين على هذا التوجه العربي ٠ وبالرغم من ذلك وافقت اللجنة السياسية على قرارها هذا، واوفدت رياض الصلح رئيس وزراء لبنان الى الملك عبد الله في عمان ، لتهدئته واقناعه بالفكرة التي وافقت عليها الدول العربية ، بما فيها حكومة المملكة العراقية ٠ غير ان الملك عبد الله ظل على موقفه ، الامر الذي دفع الجامعة العربية الى التراجع عن موقفها السابق ، حيث اكتفت باقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها وانها حق طبيعي لاهل فلسطين ، وقررت ان تنفيذها منوط بارادتهم ورغبتهم ، فاذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها ماديا وادبيا ٠

على هدى الموقف العربي هذا ، اعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في الثالث والعشرين من شهر ايلول ذاته ، فرد الملك عبد الله على ذلك ، بعقد مؤتمري عمان واريحا قبل ان ينصرم العام ١٩٤٨ ، مكرسا بذلك سياسته تجاه